

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/43/609
15 September 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثالثة والأربعون
البند ٧٧ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في
الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق
الإنسان لسكان الأراضي المحتلة

تقرير الأمين العام

(عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦٠/٤٢ جيم)

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦٠/٤٢ جيم المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ والذي ينص منطوقه على ما يلي :

"إن الجمعية العامة ،

..."

١ - تقرر أن جميع التدابير والاجراءات التي اتخذتها اسرائيل في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، تنتهك الأحكام ذات الصلة من اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، وتشكل عائقاً خطيراً أمام الجهود الرامية إلى تحقيق صلح شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط ، ولذلك فلا صحة قانونية لها ؛

٣ - تشج بقبوة تمادي اسرائيل في تنفيذ هذه التدابير ، وبخاصة إقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة الأخرى ، بما فيها القدس ؛

A/43/150

*

٣ - تطالب بأن تتخذ إسرائيل بدقة بالتزاماتها الدولية وفقاً لمبادئ القانون الدولي وأحكام اتفاقية جنيف ؛

٤ - تطالب مرة أخرى بأن تكف إسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، فوراً عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يفضي إلى تغيير المركز القانوني أو الطبيعة الجغرافية أو التكوين الديموغرافي للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ؛

٥ - تطلب على وجه الاستعجال إلى جميع الدول الأطراف في اتفاقية جنيف أن تحترم أحكامها وأن تبذل كل الجهود لكفالة احترام هذه الأحكام والتفكير بها في جميع الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ سنة ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ؛

٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار" .

٢ - وفي ٥ شباط/فبراير ١٩٨٨ ، وجه الأمين العام مذكرة شفوية إلى الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة وطلب منه فيها ، بالنظر إلى مسؤوليته عن تقديم تقرير طبقاً للقرار ، أن يبلغه الممثل الدائم بأي خطوات تكون حكومته قد اتخذتها ، أو ارتأت اتخاذها ، تنفيذاً لأحكام القرار ذات الصلة .

٣ - وفي ٧ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، رد الممثل الدائم بالنيابة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة بما يلي :

"ترى إسرائيل أنه بالنظر إلى أن يهودا والسامرة وقطاع غزة لها وضع فريد فإن انطباق اتفاقية جنيف الرابعة عليها من الناحية القانونية أمر مشكوك فيه . وتفضل إسرائيل أن تدع جانباً المسألة القانونية المتعلقة بوضع هذه المناطق ، وأنها قررت ، منذ عام ١٩٦٧ ، أن تتصرف فعلياً طبقاً للأحكام الإنسانية لتلك الاتفاقية" .

- - - - -